الأمم المتحدة

A/C.4/63/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
20 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أرغيويو ..... (الأرجنتين)

ثم: السيد الشربيني (نائب الرئيس) ..... (مصر)

ثم: السيد أرغيويو ..... (الأرجنتين)

المحتويات

البند ٣٠ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-58869 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٠ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/63/273 و A/63/482-484)

١ - **السيد باليهاكارا** (سري لانكا): تكلم بصفته رئيسا للجنة الخاصة، وعرض تقريرها (A/63/273). وذكر أن امتناع إسرائيل عن إتاحة إمكانية الوصول إلى الأراضي المحتلة اضطر اللجنة الخاصة مرة أخرى إلى دراسة حالة حقوق الإنسان في هذه الأراضي بالاعتماد على مجموعة واسعة من المصادر المكتوبة والاتصالات والسفر إلى الدول المجاورة للحصول على معلومات مباشرة من الشهود.

٢ - وعلى الرغم من استمرار المفاوضات السياسية الرامية إلى الوصول إلى حل يقوم على وجود دولتين بنهاية عام ٢٠٠٨ فقد تردت حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية على أرض الواقع، ولا يزال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير يراوغنا. وكان عدم توفير الحماية للمدنيين وتصاعد العنف عاملين هامين في حالة حقوق الإنسان عامة في الأراضي المحتلة؛ وواصلت إسرائيل الهجمات بالصواريخ والمدفعية، والهجمات الجوية، والتوغلات العسكرية داخل غزة، في حين استمر المقاتلون الفلسطينيون في إطلاق صواريخ قسام من هناك إلى داخل إسرائيل. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الأخير، ما برحت حدود غزة مغلقة إلى حد كبير، وما فتئت القيود الصارمة المفروضة على تنقل السلع والسكان تتسبب في تدهور هام في الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. وتم أيضا تشديد القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين بين الضفة الغربية، وغزة، والقدس الشرقية، مما يلحق أضرارا بالغة بالهياكل الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق ويؤدي إلى زيادة الاعتماد على المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك فإن طريق الجدار الحاجز، والتوسع المطرد في المستوطنات غير القانونية، ونظام الإغلاق وما يرتبط به من قيود كلها تفتت المجتمعات المحلية وتنتهك بشدة كل حق تقريبا للشعب الفلسطيني. وتشعر اللجنة الخاصة بقلق خاص لأن هذه الأحوال سيكون لها أثر سلبي هام على المجتمع بأسره.

٣ - ومضى يقول إن حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل لا تزال أيضا تشهد ترديا. فلقد توسعت المستوطنات الإسرائيلية، وازداد عدد المستوطنين؛ وتفيد التقارير أيضا أن المواطنين السوريين في الجولان المحتل يحرمون من إمكانية الوصول إلى موارد المياه، كما أن السجناء من الجولان يحتجزون في ظل أحوال غير مقبولة ويتعرضون للتعذيب؛ بالإضافة إلى أن سلطات السجون جعلت من العسير على الأقارب القيام بالزيارات.

٤ - وأضاف، بعد توجيه الانتباه إلى عدد من التوصيات، أن اللجنة الخاصة تأمل أن يؤخذ تقريرها في الاعتبار بنفس الروح التي أعد بها - وهي التأكد من الحقائق بدون ضغينة، واتخاذ إجراءات لتخفيف معاناة السكان، وتيسير كامل عملية كفالة الأمن وتحقيق السلم المستدام في الأراضي المعنية.

٥ - **السيدة عبد الهادي ناصر** (المراقبة عن فلسطين): ذكرت أنه على الرغم من أن أعضاء اللجنة الخاصة لم يتمكنوا - بسبب عدم تعاون إسرائيل - من زيارة الأراضي المحتلة، فإن التقرير يبين بدقة الحالة الحرجة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية والجولان السوري. ولا تزال إسرائيل، على الرغم من الزعم بأنها تشارك في عملية للسلام، تخرق كل معايير حقوق الإنسان. وازداد تفاقم المشاق التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في السنة الماضية، لأن استمرار انتهاك كرامتهم وحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم يؤثر سلبا على كل

جوانب الحياة الفلسطينية، بما يترتب على ذلك من عواقب على الأجلين القصير والطويل.

٦ - وأضافت أن قوات الاحتلال الإسرائيلية استخدمت القوة العشوائية المفرطة ضد المدنيين، وتسببت في حدوث خسائر في الأرواح بين المدنيين وتدمير المزيد من الممتلكات والمزارع والهياكل الأساسية الفلسطينية. وكانت الهجمات مكثفة على نحو خاص في قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، استمر المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون المسلحون والمنقولون بطريقة غير قانونية إلى الأرض المحتلة في ارتكاب أعمال عنف، وتسببوا بذلك في قتل وجرح عدد من المدنيين الفلسطينيين، مع إفلاتهم من العقاب، وواصلوا تدمير المنازل والمحاصيل. وكانت هذه الحالة مبعث قلق خاص في الخليل.

٧ - وواصلت سلطة الاحتلال الاحتجاز التعسفي لما يقرب من ٠٠٠ ١١ من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم حوالي ٤٠٠ طفل و ١٠٠ سيدة، وأدت حملات الاعتقال التي تقوم بها حاليا، خاصة في الضفة الغربية، إلى ارتفاع هذه الأعداد. وتفيد تقارير المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بأن المحتجزين يتعرضون لسوء معاملة عقلية وبدنية، وإلى الحبس الانفرادي والتعذيب وبخاصة في أثناء التحقيق، ولا تطبق عليهم الإجراءات القانونية الواجبة. كما أنهم يحرمون عادة من الزيارات العائلية ولا يزالون ينقلون إلى سجون في إسرائيل ذاتها.

٨ - وقالت بالإضافة إلى ذلك أن فرض إسرائيل لحالات الإغلاق والقيود على حرية تنقل الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وإليها، ومنها يمثل في واقع الحال شكلا من أشكال العقوبة الجماعية، ويتنافى وأحكام المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ويجري، نتيجة لذلك، انتهاك سائر حقوق الإنسان تقريبا، بما فيها الحق في الصحة، والتعليم، وسبل العيش اللائقة، والغذاء، والمياه، بل وحتى الحياة. وأوضحت أن القيود تخنق الاقتصاد الفلسطيني، وتؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة. وإن الحالة في قطاع غزة - الذي هو الآن سجن مفتوح تقريبا - تتسم بأنها حرجة بوجه خاص؛ إذ أن ٨٠ في المائة من السكان يعتمدون في بقائهم على المعونة الغذائية، و ٩٠ في المائة من الأعمال التجارية تم إغلاقها، كما أن الهياكل الأساسية آخذة في الانهيار.

٩ - وفي الضفة الغربية، لم تسفر المستوطنات، والجدار الحاجز، والطرق الالتفافية المحظورة على الفلسطينيين، عن وضع قيود على حرية التنقل فحسب، ولكن إسرائيل ما زالت أيضا تتبع بالفعل نظاما للتصاريح، وما برحت تحتفظ بما يزيد على ٦٠٠ من نقاط التفتيش العسكرية، حيث يتعرض الفلسطينيون يوميا للامتهان والمضايقة. كما أن إمكانية وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية المحتلة تعيقها المستوطنات غير القانونية، والجدار، والحفريات الأثرية. ويجري هناك إغلاق المؤسسات الفلسطينية، وهدم المنازل، وإلغاء تصاريح الإقامة - كل هذا في محاولة لتغيير التكوين الديمغرافي للمدينة ومركزها.

١٠ - واقترنت انتهاكات حقوق الإنسان هذه بحملة الاستيطان الإسرائيلية المستمرة، التي هي مخطط واسع ينطوي على استمرار مصادرة الأرض الفلسطينية؛ وتم حتى الآن نقل ٠٠٠ ٤٥٠ مستوطن على الأقل كانوا يعيشون في حوالي ١٥٠ مستوطنة و ١٠٠ "موقع أمامي" إلى هذه الأرض. وأدى القيام في الوقت ذاته ببناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى وضع ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥٠ فلسطيني في جيوب منعزلة، وبذلك تم فصلهم عن بقية الضفة الغربية وعن مزارعهم ومدارسهم ومستشفياتهم وأماكن عملهم. وكان النشاط الاستيطاني مكثفا على نحو خاص في القدس الشرقية وفيما حولها، على أمل تأمين وجود أغلبية يهودية في المدينة.

١١ - وتحتل المستوطنات، والجدار، والطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش، وغيرها من المنشآت العسكرية الإسرائيلية، حوالي ٥٠ في المائة من مساحة الأرض في الضفة الغربية، وتساعد على تعزيز جدول الأعمال التوسعي الإسرائيلي. وتتمثل النتيجة التراكمية لهذه السياسة في تقويض سلامة الأرض الفلسطينية المحتلة ووحدتها، وتعميق أزمة حقوق الإنسان للفلسطينيين، وتغيير طابع هذه الأرض. وتزيد هذه السياسة من صعوبة إقامة دولة مستقلة وتتوفر لها مقومات البقاء، وتتهدد تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

١٢ - وهذا تقييم مؤلم يتعين تقديمه عقب الزخم الإيجابي للتغيير الذي تولد نتيجة لمؤتمر أنابوليس. فهناك من ناحية، القيادة الفلسطينية التي تواصل بذل كل جهد ممكن لدفع عملية السلام إلى الأمام وتعزيز مؤسساتها الوطنية. وهناك من ناحية أخرى، إسرائيل التي تواصل ممارساتها غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني، وتمضي قدما بالعمليات العسكرية وأنشطة الاستيطان غير القانونية، وتنتهك التزاماتها بعملية السلام، وبذلك تعوق إحراز تقدم وتلقي بظلال من الشك على مشروعيتها كشريك للسلام. ويدرك الشعب الفلسطيني وقادته أن العملية السياسية هي الوسيلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين، التي هي لب النزاع العربي الإسرائيلي، من جميع جوانبها، بما في ذلك التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

١٣ - وأضافت أن من الواجب الجماعي للمجتمع الدولي مساءلة إسرائيل عن ممارساتها غير القانونية وكفالة امتثالها للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويلزم توفر الإرادة السياسية، وحسن النية، وسيادة القانون بغية إنقاذ عملية السلام وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، الذي يتوخى أن تعيش فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتلبية المطامح الوطنية للشعب الفلسطيني في أن يعيش في حرية وأمن وبكرامة في دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

١٤ - **السيد لاكروا** (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا؛ وأعرب عن كامل التأييد لاستمرار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وشجع الطرفين على اتخاذ خطوات جسورة في إطار الحوار الذي بدأ في اجتماع قمة أنابوليس. وقال إنه ينبغي لهذا الحوار أن يشجع إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تامة وديمقراطية ومستقلة وتتوفر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل وجيرانها.

١٥ - ويجب، ريثما يتم ذلك، أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ أي إجراءات تهدد هذا الحل، وأن تتعاون فيما بينها على نحو أكبر على أرض الواقع. وقال في هذا الصدد إن الاتحاد الأوروبي يرحب باستمرار الهدوء بين غزة وجنوب إسرائيل، وأعرب عن الأمل في أن يزيد هذا من تخفيف حالة السكان المدنيين في غزة. ومن الأهمية الفائقة منع الطرفين من ارتكاب أي أعمال عنف أو إرهاب. وما فتئ الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء الخسائر المدنية الناشئة عن توغلات إسرائيل إلى داخل المناطق الفلسطينية، ويدين بقوة قيام الميليشيات الفلسطينية بإطلاق الصواريخ إلى داخل الأراضي الإسرائيلية. وفي الوقت الذي يسلم فيه الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس فإنه يطلب إليها ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس وعدم القيام بأي إجراءات غير متناسبة أو غير قانونية.

١٦ - ومضى يقول إنه يجب على إسرائيل أيضا، في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية، أن توقف تشييد الحاجز العازل

في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس وفيما حولها، وإزالته حيثما يخرج على خط الهدنة لعام ١٩٤٩ وحيثما كان يتنافى والقانون الدولي. وأضاف أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس الشرقية وفيما حولها وفي بقية الضفة الغربية تتنافى أيضا والقانون الدولي والالتزامات الإسرائيلية بموجب خريطة الطريق ويجب وقفها، وأنه يجب التخلي عن أي خطط جديدة لتوسيع المستوطنات. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بأي تغييرات على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ بخلاف تلك التي يتفق عليها الأطراف.

١٧ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي ما زال يشعر بالقلق إزاء استمرار العنف المتقطع والحالة الإنسانية الحرجة في غزة. ويجب السماح باستمرار المساعدة الطارئة والمساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية بدون انقطاع. وأوضح أن العواقب المحتملة الشدة لأي تخفيض في إمدادات الكهرباء والوقود إلى غزة تشكل مدعاة للقلق العميق. ويجب تنفيذ الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني بشأن التنقل والوصول لعام ٢٠٠٥ تنفيذا تاما، ويجب على الطرفين أن يعملا على سبيل الاستعجال لإعادة فتح معابر غزة لأسباب إنسانية وتجارية على حد سواء. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد استعداده لاستئناف بعثته لتقديم المساعدة في معبر رفح ما أن تسمح الظروف بذلك.

١٨ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يحث مرة أخرى على الإفراج الفوري عن الجندي الإسرائيلي المختطف. وأنه مصمم على المساعدة في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وتحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط.

١٩ - **السيدة نونيز موردوتش** (كوبا): تكلمت باسم حركة عدم الانحياز، وأعربت عن شديد القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقالت إن الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة وسياسة العقوبة الجماعية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين أديا إلى ارتفاع يثير الجزع في أعداد القتلى والجرحى والمشردين، وإلى معدل للفقر يزيد على ٦٥ في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٠ - ومضت تقول إن الحركة تدين الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية الذي امتد طيلة ما يزيد على أربعة عقود واتسم بانتهاكات سلطة الاحتلال الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم الحرب المزعومة ضد الشعب الفلسطيني. وفي خلال هذه الفترة، اتبعت إسرائيل أيضا ممارسات غير قانونية ترمي عمدا إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية وخصائصها وطبيعتها. وعلاوة على ذلك، ما برحت سلطة الاحتلال تضع قيودا على تنقل الأشخاص والسلع، وتفتت سلامة الأرض عن طريق شبكة واسعة من نقاط التفتيش وحالات الإغلاق لقطاع غزة. كما أنها ما برحت تعتقل وتحتجز آلاف المدنيين، وتقوم بتوغلات عسكرية داخل المراكز السكانية الفلسطينية متسببة بذلك في خسارة فادحة في الأرواح.

٢١ - وما فتئت إسرائيل تقوم، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبما يتنافى وفتوى محكمة العدل الدولية، بشن حملتها الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبتوسيع هذه المستوطنات غير القانونية وبناء الطرق الالتفافية لخدمتها وإدامة المواقع الاستيطانية الأمامية. وعلاوة على ذلك، فإن عملية التشييد الجارية للجدار الحاجز تيسر التوسع الاستيطاني وترسخه، وهذا فضلا عن محاولات الضم الفعلي للمزيد من الأرض الفلسطينية. ولا يزال المستوطنون الإسرائيليون الذين تم نقلهم على نحو غير قانوني إلى الأرض الفلسطينية المحتلة يقتلون ويجرحون ويروّعون المدنيين الفلسطينيين ويدمرون ممتلكاتهم.

٢٢ - وأردفت تقول أن هذه الإجراءات، بتدميرها لسلامة الأرض المحتلة ووحدتها، تقوض بشدة احتمال إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، ومن ثم تقلل من احتمال التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة عن طريق الحل القائم على دولتين، وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وأعلنت أن أعضاء حركة عدم الانحياز يكررون تأكيد إدانتهم لكل هذه الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها سلطة الاحتلال، ويطالبون بوقفها فورا.

٢٣ - وأضافت أنهم يعلنون أن جميع التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تغيير المركز القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، أو بسط ولايتها على هذا الإقليم لاغية وباطلة ولا أثر قانوني لها. كما أنهم يكررون الإعراب عن دعمهم للشعب الفلسطيني وقيادته في وضع حد للاحتلال الإسرائيلي، ويؤكدون من جديد التزامهم بالتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وبحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في ممارسة تقرير المصير في دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

٢٤ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): ذكر أن تقرير اللجنة الخاصة يبرز ممارسات إسرائيل المتعمدة والمنهجية الرامية إلى تغيير الطابع الديمغرافي والقانوني للجولان السوري المحتل. وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) ينص على أن قرار إسرائيل فرض قوانينها على الجولان السوري المحتل قرار لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني، وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة ١١٠/٦٢ يطلب إلى إسرائيل أن تكف عن فرض الجنسية الإسرائيلية وبطاقات الهوية الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، فإن إسرائيل تواصل مع ذلك بعناد مصادرة الأراضي العربية وتوسيع مستوطناتها غير القانونية.

٢٥ - ولا تزال إسرائيل ترفض توفير المعلومات بشأن موقع الألغام الأرضية التي زرعتها في الجولان السوري المحتل والتي يبلغ عددها قرابة مليون لغم. كما أنها تواصل أيضا دفن النفايات النووية في الجولان السوري المحتل، معرضة بذلك صحة مواطنيه والبيئة للخطر. وترفض سلطة الاحتلال كذلك السماح باستئناف الزيارات العائلية عن طريق معبر القنيطرة، وبهذا تنكر بطريقة غير عادلة حق المواطنين في الجولان السوري المحتل في جمع شمل العائلات.

٢٦ - ومضى يقول إن قائمة العقوبات الجماعية التي توقعها إسرائيل بالفلسطينيين قائمة طويلة وتتضمن مصادرة الأراضي، وإغلاق المعابر على الحدود، والتشريد القسري للسكان. ولقد أصبحت غزة أكبر سجن في العالم، ويحرم سكانها الآن من المتطلبات الأساسية للحياة كالغذاء والماء والكهرباء والدواء. وتجدر الإشارة إلى أن أطرافا دولية معينة دافعت عن هذه الإجراءات الإسرائيلية الإجرامية، ومنعت مجلس الأمن من اتخاذ قرار لفك الحصار عن الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٧ - وأعلن أن وفده يؤيد توصيات اللجنة الخاصة، ومنها مطالبة مجلس الأمن بالنظر في فرض جزاءات على إسرائيل إذا ما استمرت في تجاهل التزاماتها القانونية الدولية. وإن وفده يطلب أيضا إلى المجتمع الدولي أن يتخذ، وفقا لما يقضي به القانون الدولي، تدابير محددة لإرغام إسرائيل على إعادة الأراضي العربية التي احتلتها. ولن يتحقق السلام إلا بعد إعادة هذه الأراضي.

٢٨ - **السيدة العلوي** (المغرب): ذكرت أنه حدث في السنوات القلائل الأخيرة تصاعد في جسامة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وتتضمن هذه الانتهاكات الاغتيالات، والحصار الاقتصادي، وتدمير الممتلكات، والتوسع في المستوطنات، والاستيلاء على

الأرض. وتواصل إسرائيل أيضا حرمان الفلسطينيين من حقهم المشروع في تقرير المصير. وأدى الحصار المالي المفروض على السلطة الفلسطينية إلى جعلها غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية، وبهذا أسهم على نحو هام في تردي الحالة الإنسانية.

٢٩ - وأضافت أن بلدها يسعى دائما إلى تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط على أساس القرارات الدولية والاتفاقات المبرمة بين الطرفين، بغية بلوغ الهدف النهائي وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها مدينة القدس الشريف. وفي هذا الصدد، يطالب وفدها بإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان جميعها. وقالت في ختام كلمتها إن بلدها يشعر بقلق شديد إزاء جهود إسرائيل لتهويد المنطقة المجاورة للمسجد الأقصى.

٣٠ - تولى الرئاسة السيد الشربيني (مصر)، نائب الرئيس.

٣١ - **السيد بره** (الجزائر): أشار إلى تقييم اللجنة الخاصة الوارد في تقريرها والقائل بأن احتمالات حل النزاع الإسرائيلي العربي تتسم بأنها قاتمة، وأعرب عن شكوك شديدة بشأن استعداد إسرائيل للعمل من أجل إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، في ضوء انتهاجها لسياسات ترمي إلى تجزئة الأرض، ورفضها النظر بصفة جادة في مسألتي اللاجئين الفلسطينيين ومركز القدس.

٣٢ - وأضاف أن وفده يشعر بقلق خاص إزاء النمط الذي لا ينقطع الذي تتبعه سلطة الاحتلال فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وتجاهلها التام للقانون الدولي وآراء المجتمع الدولي. وأوضح أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التجأت إلى حق الدفاع عن النفس، وأن هذا تشويه كامل للواقع الذي يتحول فيه المعتدي إلى ضحية والعكس بالعكس.

٣٣ - وذكر أن من العسير فهم كيف تقف الدول الديمقراطية القائمة على أساس مبدأ حقوق الإنسان والحريات الأساسية صامتة في وجه المعاناة التي يتعرض لها السكان الفلسطينيون والسوريون على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين. ومن المحير بالمثل رفض إسرائيل المنهجي الوفاء بالتزاماتها إزاء الفلسطينيين، وكذلك عدم قدرة الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية على اتخاذ تدابير محددة للتوصل إلى سلم عادل ودائم يحمي حق الشعب الفلسطيني في الوجود داخل دولة تتوفر لها مقومات البقاء وذات حدود معترف بها دوليا.

٣٤ - وذكر أن من الأهمية الأساسية أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات - بدلا من التفوه بكلمات فحسب - لوقف تشييد الجدار العازل وإزالته؛ ووضع حد لتوسع المستوطنات؛ والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين؛ وإنهاء سياسة الإغلاق والقيود الاقتصادية اللتين تزيدان من اعتماد الفلسطينيين على إسرائيل للحصول على الغذاء والماء؛ ووقف ضم الأراضي الفلسطينية. وأضاف إن من شأن عدم اتخاذ إجراء حاسم أن يعرض للخطر العملية السياسية التي تم البدء فيها من جديد في أنابوليس في العام الماضي.

٣٥ - وأردف يقول إنه يجب أيضا على الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية أن تضاعفا جهودهما لتنفيذ خريطة الطريق. ويجب، في ضوء توافق الآراء العام بشأن ضرورة إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة، التماس سبيل لإنهاء العنف إلى الأبد. وينبغي الضغط على الطرفين لإجراء مفاوضات جادة بشأن المركز النهائي، والوفاء بالتزاماتهما، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب، علاوة على ذلك، أن تتقيد الدول الأعضاء بالتزامها الجماعي بتزويد السلطة الفلسطينية بالدعم الضروري. وأخيرا يجب أيضا على أوساط المانحين أن تدعم

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمنظمات الإنسانية الأخرى.

٣٦ - **السيد الحضرمي** (اليمن): أشار إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية ما برحت تنتهج سياسات ترمي إلى تقويض عملية السلام، مثل بناء المستوطنات، والحصار، والعقاب الجماعي - وجميعها أعمال تتنافى واتفاقية جنيف الرابعة - وأن إسرائيل فرضت حصارا اقتصاديا على قرابة ١,٥ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة، كان من نتيجته أن أصبح الآن ما يقرب من ٨٠ من السكان يعتمدون على المعونة الغذائية المقدمة من المنظمات الدولية؛ وقال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته إزاء الشعب الفلسطيني. وأعلن أن وفده يدين المحاولات الإسرائيلية غير القانونية لضم الجولان السوري المحتل، ويتعهد بتجديد دعمه لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولكفاحه لإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٣٧ - وقال في ختام كلمته أن وفده يؤيد توصيات اللجنة الخاصة، بما فيها مطالبتها مجلس الأمن بكفالة تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٥ والنظر في فرض جزاءات على إسرائيل إذا ما مضت في تجاهلها لالتزاماتها القانونية الدولية.

٣٨ - **السيد أميل** (باكستان): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يثبت صحة المعلومات الواردة في العديد من تقارير الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من الهيئات الدولية. ولقد كانت الآمال التي تمخض عنها مؤتمر أنابوليس في عام ٢٠٠٧ تقوم على أساس تهيئة بيئة تؤدي إلى حسن النية وإلى مفاوضات عملية المنحى. غير أن استخدام إسرائيل للقوة على نحو لا ينقطع، وعقابها الجماعي للشعب الفلسطيني قد قوضا على النقيض من ذلك احتمالات السلام. ولهذا فإنه يطلب إلى جميع الجوانب التخلي عن العنف واحترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٣٩ - وأضاف أن سياسات إسرائيل وممارساتها، بما فيها القيود التي تفرضها على حرية تنقل السكان الفلسطينيين والحصار المستمر على قطاع غزة، مسؤولة عن مجموعة كاملة من انتهاكات حقوق الإنسان والمشاق التي يعاني منها سكان الأراضي المحتلة. ويجب التعويض عن الأضرار الناتجة عن الاحتلال بطريقة عادلة ووفقا للقانون الدولي.

٤٠ - وأضاف أن الذكرى الستين لطرد الشعب الفلسطيني من أرضه تذكرة صارخة بالتزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين. ومن الأساسي، من أجل تحقيق هذا الهدف، إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية والتوصل إلى حل دائم للنزاع العربي الإسرائيلي عن طريق الحوار والتفاوض، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي. ويلزم على المجتمع الدولي، بناء على ذلك، أن ينشط عملية السلام وأن يكرر تأكيد التزامه بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء، وفقا لحدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

٤١ - **السيد لاهر** (جنوب أفريقيا): ذكر أن تقرير اللجنة الخاصة يبين أن الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة لم تستمر فحسب ولكنها أيضا تكثفت، مع تسرع التوسع الاستيطاني واستئناف هدم المنازل في الضفة الغربية، على الرغم من التحسن الهائل في الحالة الأمنية لصالح إسرائيل نتيجة لوقف إطلاق النار الفلسطيني المستمر، وكذلك التطورات الإيجابية على الجبهة السياسية. وفي ضوء التزامات إسرائيل الجلية المحددة بموجب القانون الدولي، فإن ما يسرده التقرير من انتهاكات واسعة النطاق للحقوق من كل الأنواع وعدم التحقيق مع المسؤولين عنها ومحاكمتهم يثير القلق. وأعلن أن وفده يؤيد رأي اللجنة الخاصة القائل بأن ثقافة الإفلات من العقاب هذه تُفرغ حقوق الإنسان

للفلسطينيين من معناها. وفي الوقت نفسه، لم يفعل المجتمع الدولي شيئا يذكر لعلاج هذه الحالة أو لرفع الحصار عن السكان المدنيين في غزة.

٤٢ - وأضاف أن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس لا يخولها انتهاك حقوق المدنيين الأبرياء، وخاصة أولئك الذين يعيشون تحت احتلالها العسكري منذ ما يزيد على ٤٠ عاما. وعلاوة على ذلك، تقوض الممارسات الإسرائيلية غير القانونية الحقوق والمطامح الأساسية للسكان في كل أنحاء المنطقة، بمن فيهم الإسرائيليون، لأنها تؤجج لهيب دورة العنف المستمرة وتتسبب في انهيار الاقتصاد الفلسطيني. ولهذا فإن من الضروري مواصلة الاعتراض العلني على هذه السياسات والإجراءات غير القانونية وغير الأخلاقية.

٤٣ - **السيد سيام** (لبنان): قال إن إسرائيل، على النقيض من مزاعمها، لا تسعى إلى السلام؛ وإن مما يشهد على ذلك ممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة التي قام بتوثيقها على نحو شامل ودقيق كل من اللجنة الخاصة والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٤٤ - ويفيد آخر تقرير له (A/63/326، الفقرتان ٣ و ٥) أن زيادة إطالة الاحتلال تشكل تهديدا متزايد العمق لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتعديا تراكميا على هذا الحق. وأضاف أن من الجلي، من منظور القانون الدولي، أن قطاع غزة لا يزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، بما يرتبه ذلك من مسؤوليات قانونية على سلطة الاحتلال، وأن اتفاقيات جنيف تنطبق عليه تمام الانطباق.

٤٥ - وينبغي لإسرائيل، إذا كانت ترغب بحق في السلام، أن تتقيد بميثاق الأمم المتحدة، وأن تدخل في مفاوضات جادة ترمي إلى التوصل إلى تسوية عادلة للتراع الإسرائيلي الفلسطيني. وستقوم هذه التسوية على الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها مدينة القدس الشريف.

٤٦ - ويلزم على المنظمة أن تضطلع بمسؤولية أكبر عن حل التراع العربي الإسرائيلي، بدءا باتخاذ تدابير عاجلة تستهدف كفالة وفاء إسرائيل بالتزاماتها بصفتها سلطة الاحتلال.

٤٧ - تولى الرئاسة السيد أرغيويو (الأرجنتين).

٤٨ - **السيد امباي** (السنغال): ذكر أنه على الرغم من أن المجتمع الدولي يحتفل بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن الشعب الفلسطيني لم يتمتع بعد بحقوقه الأساسية في جملة أمور منها تقرير المصير، وحرية التنقل، والصحة، والحياة، والحرية، والأمن، لأن إسرائيل تصر على تجاهل الصكوك الدولية التي هي طرف فيها. ولهذا فإن تمتع الشعب الفلسطيني التام بهذه الحقوق يتوقف على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، والوقف الفوري للتوسع في المستوطنات وتشييد الجدار العازل، وعلى إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وتتمتع بالسيادة والاستقلال.

٤٩ - وأضاف أن وفده يحث لذلك دولة إسرائيل على أن توجد في نفسها، على أساس تاريخ شعبها ذاته في المعاناة، الإرادة على إنهاء المعاناة التي يعيشها يوميا سكان الأراضي المحتلة. كما أنه يحث الدول المجاورة على التوصل إلى حل يسمح لشعوب المنطقة بأن تعيش معا في سلام. ويحث وفده أيضا دولة إسرائيل على السماح للجنة الخاصة بزيارة الأراضي المحتلة للاضطلاع بالولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. وأخيرا يطلب وفده إلى المجتمع الدولي، وإلى مجلس الأمن بصفة خاصة، كفالة التنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة الخاصة بغية تعزيز وحماية حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.